برميل النفط يرتفع إلى 60.83 دولار

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 35ر1 دولار أمريكي في تداولات اول أمس الثلاثاء ليبلغ مستوى 83ر60 دولار مقابل 48ر59 دولار في تداولات يوم الاثنين الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية انخفضت أسعار النفط الخام في تعاملات اول امس الثلاثاء بعد أن سجلت أكبر زيادة في ستة أسابيع في تعاملات اليوم السابق وذلك بسبب ارتفاع حدة التوترات السياسية والامنية في الدول المنتجة للنفط في منطقة الشرق الاوسط. وانخفض خام القياس العالمي مزيج برنت 19 سنتا ليصل إلى مستوى 08ر64 دولار بعد ان أغلق يوم الاثنين على ارتفاع بنسبة 5ر3 في المئة مسجلا أكبر زيادة بالنسبة المئوية في نحو ستة أسابيع.

كما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي امس 7 سنتات ليصل إلى مستوى 28ر57 دولار للبرميل.

تداول 99.6 مليون سهم تمت عبر 4499 صفقة بقيمة 21.18 مليون دينار

البورصة تنهي تعاملاتها على ارتفاع المؤشر السعري 0.6 بالمئة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها امس الأربعاء على ارتفاع مؤشرها السعري 06ر37 نقطة ليصل إلى مستوى 07ر6180 نقطة بنسبة صعود بلغت 6ر0 في المئة.

في المقابل ارتفع المؤشر الوزني ليكسب 4ر3 نقطة ليصل إلى 41ر390 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 88ر0 في المئة كما ارتفع مؤشر (كويت 15) 18ر12 نقطة ليصل إلى 78ر887 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 39ر1 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 6ر99 مليون سهم تمت عبر 4499 صفقة بقيمة نقدية بلغت 18ر21 مليون دينار كويتي (نحو 2ر69 مليون دولار أمريكي).

وتابع المتعاملون إفصاح الشركة القابضة المصرية الكويتية بخصوص التداول غير الاعتيادي على سهمها وإفصاح شركة (الإثمار القابضة) بشأن شركة تابعة علاوة على إعلان إعادة فتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة شركة (الخليجي).

جانب من تداولات البورصة

وكانت أسهم شركات (أرجان) و(التعمير) و(العقارية) و(المصالح ع) و(وربة ت) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (صناعات) و(بيتك) و(زين) و(أهلي متحد) و(المستثمرون) أكثرها تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (كيبل تلفزيوني) و(متحدة) و(سفن) و(صناعات) و(يونيكاب) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 62 شركة وانخفاض 49 أخرى في حين كانت هناك 13 شركة ثابتة من إجمالي 124 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 3ر25 مليون سهم تمت عبر 1834 صفقة نقدية بقيمة 3ر15 مليون دينار (نحو 03ر50 مليون دولار).

الوزان: تمكّنا من الحفاظ على متانة ميزانيتنا وتحسين التدفق النقدي

«ميزان» تحقق 2.8 مليون دينار صافي أرباح

أعلنت شركة ميزان القابضة ش.م.ك، وهي إحدى أكبر شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والاستهلاكية في منطقة الخليج، عن نتائجها المالية للربع الثالث من العام 2017 محققةً إيرادات بقيمة 49.8 مليون دك مرتفعةً بنسبة 4.3%، لتصل إجمالي إيرادات فترة التسعة أشهر الأولى إلى 157.6 مليون دك مرتفعةً بنسبة 0.9% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

أبرز النتائج المالية للربع الثالث من العام 2017: بلغت الإيرادات 49.8 مليون دك، بزيادة بنسبة 4.3%.

وبلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 4.8 مليون دينار كويتي، منخفضة بنسبة 3.6%.

وبلغت الأرباح الصافية الأساسية 2.7 مليون دك، منخفضة بنسبة 13.8%.

وبلغت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي الشركة الأم 2.8 مليون دك، منخفضةً بنسبة 11.1%.

أبرز النتائج المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2017:

بلغت الإيرادات 157.6 مليون دك، بزيادة بنسبة 0.9%

وبلغت الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 16.1 مليون دينار كويتي، منخفضةً بنسبة 14.6%.

وبلغت الأرباح الصافية الأساسية: 10.1 مليون دك، منخفضةً بنسبة 25.3%.

وبلغت الأرباح الصافية للشركة (الخاصة بمساهمي الشركة الأم) 10.1 مليون دك، منخفضةً بنسبة23.0%.

قال نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة ميزان القابضة، محمد جاسم الوزان: "يستمر عام 2017 بالمرور بتحديات خارجية مختلفة تؤثر على أداء الشركة ميزان القابضة خلال السنة. ومع ذلك أثبت مرة أخرى نموذج عمل الشركة المتنوع والمدعوم بميزانية صلبة قدره دفاعية ومرنه لمواجهة هذه التحديات. وجاء أداء شركة ميزان القابضة في الربع الثالث مدفوعاً بالنمو المستمر والأداء القوي لقطاع الصناعات الغذائية والتوزيع، الذي يمثل 53.7% من إيرادات الشركة."

محمد الوزان

وختم الوزان كلمته قائلاً: "على الرغم من التحديات الخارجية، تمكنّا من الحفاظ على متانة ميزانيتنا وتحسين التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة مما ساعدنا على الاستثمار هذا العام في مزيد من المشاريع التطويرية لتنمية أعمال الشركة لرفع كفاءتها التشغيلية."

ومن جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة ميزان القابضة، غاريت وولش: "التحسن في أداء الشركة الذي شهدناه في الربع الثالث كان نتيجة الجهود التي بذلناها للحد من تأثير العوامل الخارجية التي واجهتها الشركة في الربع الثاني وبداية الربع الثالث. وفيما يخص تطلعاتنا للربع الأخير من هذا العام، فإنّنا نواصل اتخاذنا للمنهج التحفظي للتعامل مع مستجداتالعوامل."

نظرة على الأداء المالي للشركة في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2017:

مجال الأغذية: بلغت إيرادات مجال الأغذية 116.3 مليون دينار كويتي محققةً زيادةً بنسبة 2.1% خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2017 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2016. وتمثل إيرادات هذا المجال 73.8% من إجمالي إيرادات المجموعة، التي تتضمن إيرادات من قطاع إنتاج وتوزيع الأغذية والذي يمثّل 53.7% من إجمالي إيرادات المجموعة، والتجهيزات الغذائية 13.7% والخدمات الغذائية 6.4%.

قطاع إنتاج وتوزيع الأغذية: ارتفع إيراد فترة التسعة أشهر الأولى لهذا القطاع بنسبة 3.8%. قطاع التجهيزات الغذائية: ارتفع إيراد فترة التسعة أشهر الأولى لهذا القطاع بنسبة 12.2%.

قطاع الخدمات الغذائية: انخفض إيراد فترة التسعة أشهر الأولى لهذا القطاع بنسبة 23.3%.

مجال غير الأغذية: بلغت إيرادات مجال غير الأغذية 41.0 مليون دينار كويتي مسجلةً انخفاضاً بنسبة2.4% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ويمثل إيراد هذا المجال 26.0% من إجمالي إيرادات المجموعة، التي تتضمن إيرادات من قطاع السلع الاستهلاكية سريعة الدوران والأدوية التي تمثّل 23.4% من إجمالي الإيرادات، والقطاع الصناعي الذي يمثّل 2.6% من إجمالي الإيرادات.

نظرة على أداء العمليات في الأسواق الإقليمية: في الكويت: ارتفعت إيرادات فترة التسعة أشهر الأولى بنسبة 1.4%، نتيجة لحفاظها على أداء قوي مع عودة السوق المحلي إلى نشاطه المعتادَ.

في الإمارات: انخفضت إيرادات فترة التسعة أشهر الأولى بنسبة 3.4%، بسبب انخفاض الصادرات.

في قطر: ارتفعت إيرادات فترة التسعة أشهر الأولى بنسبة 2.5%، مدفوعةً بحل التحديات في سلسلة الإمداد التي واجهتها الشركة منذ الربع الثاني.

في السعودية: ارتفعت إيرادات فترة التسعة أشهر الأولى بنسبة 618.4%، مدفوعةً بالنمو القوي حيث واصلت الشركة التركيز على توسيع عملياتها في أكبر سوق استهلاكي في المنطقة، بعد استحواذها على حصة 70% في شركة الصافي للأغذية (الآن شركة ميزان للأغذية).

في الأردن: انخفضت إيرادات فترة التسعة أشهر الأولى بنسبة 42.1%.

في أفغانستان: انخفضت إيرادات فترة التسعة أشهر الأولى بنسبة 9.0%، نتيجةً لإيقاف مؤقت للعمليات بين شهر يونيو ومنتصف شهر أغسطس 2017. في العراق: ارتفعت إيرادات فترة التسعة أشهر الأولى بنسبة 67.8%.

التضخم في الكويت يتباطأ خلال سبتمبر إلى أدنى مستوياته منذ عدة سنوات

قال تقرير بنك الكويت الوطني الصادر امس الاربعاء لقد تراجع معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك خلال شهر سبتمبر إلى أدنى مستوياته منذ عدة سنوات عند 0.5%على خلفية الضغوط الانكماشية الناجمة عن مكون خدمات المسكن بالإضافة إلى تلاشي أثر الزيادة في أسعار البنزين العام الماضي. فقد تراجع التضخم في سبتمبر باستثناء الإيجارات السكنية وأسعار المواد الغذائية من 4.2% على أساس سنوي في أغسطس ليصل إلى 2.4% على أساس سنوي في سبتمبر، ما يعكس تأثيرات الزيادة في أسعار البنزين التي فرضت في سبتمبر 2016. في الوقت نفسه، شهد مكوني التجزئة والخدمات باستثناء المسكن بعض الضغوطات التضخمية.

من المتوقع أن يتراجع متوسط التضخم السنوي للعام 2017 إلى 1.5% من 3.5% في العام 2016. وقد يقابل الضغوطات التضخمية في مكوني التجزئة والخدمات تباطؤاً مستمراً في تضخم أسعار الإيجارات السكنية والمواد الغذائية.

شهد التضخم في أسعار خدمات المسكن ارتفاعاً طفيفاً في الربع الثالث من العام 2017 نتيجة زيادة تعرفة الماء والكهرباء في قطاع الشقق. فقد استمر التضخم في هذا المكون، الذي يتشكل معظمه منالإيجارات السكنيةويتم تحديثه على أساس ربع سنوي، في الانكماش ولكن بوتيرة أبطأ تبلغ 1.8% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2017 مقارنة بأقل مستوياته التي سجلها في الربع الأسبق عند 2.3%. وقد ارتفعت بالفعل أسعار خدمات المسكن على أساس ربع سنوي بواقع 0.6%، مسجلة أول ارتفاع لها منذ سنة. ولكن من المتوقع أن يحافظ التضخم على ركوده في الأشهر القادمة في ظل التباطؤ المستمر الذي تشهده الإيجارات السكنية.

وظل التضخم في أسعار المواد الغذائية ضعيفاً خلال شهر سبتمبر تماشياً مع تباطؤ التضخم في أسعار المواد الغذائية العالمية. إذ تشير وكالة البحوث السلعية إلى تراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية العالمية إلى مستوى الانكماش، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى الحد من أي ارتفاعات ملحوظة في أسعار المواد الغذائية المحلية على المدى القريب إلى المتوسط.

وسجل التضخم في قطاع التجزئة بعض الزخم في شهر سبتمبر، حيث ارتفع التضخم في المكونات الثلاث الرئيسية في هذا القطاع إلى أعلى مستوياته منذ عدة أشهر، وذلك على خلفية التحسن المستمر في طلب المستهلك وتراجع الدينار. فقد فرض تدني الدولار أثره على الدينار الموزون تجارياً، والذي تراجع بواقع 3.3% منذ بداية العام. وبما أن معظم السلع في قطاع التجزئة مستوردة، فإن التراجع في العملة قد تسبب في ارتفاع التكاليف في هذا القطاع.

سجل التضخم في مكون الخدمات (باستثناء خدمات المسكن) تراجعاً طفيفاً في سبتمبر نتيجة تراجع تصحيحي في تضخم تكاليف النقل والمواصلات. وبالرغم من هذا التراجع الذي فرض ضغوطات تضخمية، إلا أن الزيادات المستمرة في مكوني المطاعم والفنادقوقطاعات الترفيهوالثقافة ساهمت في دعم التضخم. فقد ارتفع التضخم في مكون المطاعم والفنادق من 2.6% على أساس سنوي في أغسطس ليصل إلى أعلى مستوياته منذ عدة أشهر في سبتمبر عند 3.0% على أساس سنوي، كما ارتفع التضخم في مكون الترفيهوالثقافة من 4.2% على أساس سنوي إلى أعلى مستوياته منذ سنوات عند 5.4% على أساس سنوي في الفترة ذاتها.

مؤشر أسعار المستهلك

التضخم في أسعار الخدمات باستثناء خدمات المسكن

أكد ضرورة العمل وفق نهج شفاف وتزويد المعنيين ببيانات دقيقة

الخالد: إضافة مؤشرات الأداء الاقتصادي إلى الموقع الإلكتروني

أعلنت بورصة الكويت إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية على موقعها الإلكتروني في إطار سعيها إلى ترسيخ مبدأ الشفافية وابتكار طرق ووسائل جديدة لخدمة المهتمين بالسوق.

وقالت البورصة في بيان صحفي امس الأربعاء إن المؤشرات توفر معلومات حيوية عن البيئة الاقتصادية في الكويت ليستخدمها المستثمرون والمهتمون في تحليل ودراسة إمكانات الاستثمار الحالية أو المستقبلية واتجاهات الاقتصاد الوطني استنادا إلى المعايير الدولية المتعارف عليها.

وأوضحت أن المؤشرات تتضمن أسعار النفط الكويتي وفقا للأرقام المقدمة من مؤسسة البترول الكويتية بما في ذلك مؤشر أسعار المستهلك منذ عام 2014 وتطور الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2010 استنادا إلى تقارير الإدارة المركزية للاحصاء في الكويت.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت خالد الخالد قوله إن هذه المؤشرات ستتيح لعملائنا وللجمهور الاطلاع على المعلومات المهمة عن أسعار النفط ومؤشر أسعار المستهلك ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية بشكل أفضل وأكثر وعيا.

وأوضح الخالد أن البورصة تسعى جاهدة إلى تطوير هذه الخدمة من أجل فتح آفاق جديدة للتعاون بشكل جيد مع كيانات ومؤسسات كبيرة مثل مؤسسة البترول والإدارة المركزية للاحصاء لتوفير ما تتطلبه تلك المؤشرات من مكونات مهمة من شأنها خدمة الأوساط المالية والاقتصادية عموما.

خالد الخالد

وأكد مواصلة بورصة الكويت العمل وفق نهج شفاف وتزويد المعنيين ببيانات دقيقة ومحددة لاستخدامها كمصدر موثوق "ويتماشى ذلك مع هدفنا الرئيسي المتمثل في تكوين سوق رائد في المنطقة وتوفير منصة جاذبة للمستثمرين".

وتتوفر المؤشرات الاقتصادية التي أدخلت إلى موقع بورصة الكويت باللغتين العربية والإنكليزية وتحتوي على مجموعة واسعة من المعلومات مثل الرسوم البيانية الجديدة والبيانات الحية والتحديثات الإخبارية لبورصة الكويت.

شهد مناقشة أبرز تحديات الصناعة المالية الإسلامية وتطوير الإطار الرقابي والإشرافي

حضور لافت لـ«بيتك» في مؤتمر «أيوفي»

بعض المشاركين في المؤتمر

شاركت مجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك" في المؤتمر السنوي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "أيوفي" الذي عقد بنسخته الثانية عشرة تحت عنوان "المالية الإسلامية، ومرحلة تحقيق النمو النوعي وتوحيد المعايير"، في البحرين على مدار يومين في 5 و6 نوفمبر الجاري.

ويعدّ المؤتمر الذي اقيم بشراكة مع البنك الدولي وتحت رعاية مصرف البحرين المركزي الحدث الأهم سنويًا في مناقشة الجوانب المهنية والشرعية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية. وشهد المؤتمر مشاركة نخبة رفيعة المستوى تضم خبراء من عدة دول وقيادات الصناعة المالية الإسلامية من علماء وفقهاء ومصرفيين وخبراء ومحامين ومحاسبين وكبار مسؤولي البنوك المركزية والسلطات الرقابية والإشرافية.

وتضمنت اعمال المؤتمر عقد جلسات حوارية مع رواد الصناعة المالية الإسلامية، ومناقشة موضوعات مهمة عبر جلسات حوارية وتقديم بحوث وأوراق عمل متميزة ضمن عدة موضوعات متخصصة، أبرزها توحيد ممارسات وقواعد وقوانين الصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي- الإيجابيات والسلبيات، وتطبيق المعايير الفنية في الصناعة المالية الإسلامية، تقييم الواقع واستشراف المستقبل، ورؤية وتقييم كبار المصرفيين بشأن توحيد معايير الصناعة وأثر ذلك في نموها النوعي، وتوحيد المرجعية الشرعية للصناعة المالية الإسلامية على المستوى الدولي، وتطوير الإطار الرقابي والإشرافي وأبرز تحديات الصناعة المالية الإسلامية، بالاضافة الى التصنيف الائتماني والالتزام الشرعي.

وتأتي مشاركة "بيتك" في المؤتمر كراع رئيسي، انطلاقا من حرصه على تطوير وتعميق مسيرة الصيرفة الإسلامية وتأكيد دعمه المستمر لكافة الجهود المبذولة للارتقاء بالمنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتمثل مشاركة "بيتك" في المؤتمر فرصة لتبادل الأفكار مع قادة صناعة التمويل الاسلامي والمتخصصين في المحاسبة والمراجعة الخاصة بالصناعة المصرفية الإسلامية، والتعرف على أهم القضايا والموضوعات المحاسبية التي تتطلب حلولاً وتطبيقات عملية في العمل المصرفي الاسلامي.

وضم وفد "بيتك" المشارك في أعمال المؤتمر عضو مجلس الادارة نور عابد، ورئيس الرقابة المالية للمجموعة شادي زهران، والمدير التنفيذي للرقابة والاستشارات الشرعية في مجموعة "بيتك"، عيسى عبدالله الدويشان، ومساعد مدير البحوث والفتوى عبد الرحمن المعتوق بالاضافة الى عدد من المسؤولين في "بيتك-البحرين".

«الأرجان» تربح 4.7 مليون دينار من تعديل القيمة الإيجارية لأحد استثماراتها

أعلنت شركة الأرجان العالمية العقارية الكويتية تحقيقها صافي ربح قدره 7ر4 مليون دينار كويتي (نحو3ر15 مليون دولار أمريكي) بعد تعديل القيمة الإيجارية والقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية الخاصة بشركة تابعة ومملوكة لها كاملة. وقالت الشركة في إفصاح لها على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت امس الأربعاء إنها حددت الأثر المالي النهائي بعد حصولها على التقييمات العقارية بين مكاتب تقييم معتمدة من هيئة أسواق المال الكويتية.

وأضافت أن الأثر المالي المتمثل في زيادة صافي ربح المجموعة بمبلغ قدره 7ر4 مليون دينار (نحو 3ر15 مليون دولار) سيتم إدراجه ضمن نتائج أعمال الشركة للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017. وأسست الأرجان العالمية العقارية عام 2002 وأدرجت في بورصة الكويت عام 2007 برأسمال قدره 5ر26 مليون دينار (نحو 6ر86 مليون دولار) وتعمل على تقديم حلول عقارية عالية الجودة بأسعار تتناسب مع ذوي الدخل المتوسط وتتوافق مع احتياجات العملاء داخل دولة الكويت وخارجها.

كما تتولى الشركة أعمال المقاولات المختلفة للعقارات المملوكة للشركة وللغير وما يتضمن ذلك من تجارة المواد واستيراد المعدات الإنشائية وكذلك إنشاء وإدارة الصناديق الاستثمارية بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي.